

التشريعي يستقبل
وكيل وزارة الشباب
والرياضة والمدراء
العامون

الخميس

5 شعبان 1437 هـ - 12 مايو/أيار 2016 م

السنة الثامنة - العدد (188)

صحيفة نصف شهرية تصدر عن /
الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

التشريعي يقر مشروع قانون معدل لقانون الإجراءات الجزائية بالمناقشة العامة



لجنة الداخلية
والأمن تستمع
لمدير عام قوى
الأمن الداخلي

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي جلسة استماع لمدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء توفيق أبو نعيم، ومدير عام الشرطة الفلسطينية اللواء تيسير البطش، بحضور رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر، والنواب مروان أبو راس، سالم سلامة، يونس أبو دقة، ويحيى العبادسة، وبحث اللجنة مع المسؤولين الوضع الأمني في قطاع غزة واستمع النواب لشرح مفصل حول الحالة الأمنية السائدة في القطاع وجهود الأجهزة الأمنية لمعالجة المشكلات التي تقع في إطار القانون.

<<< 02

في المشروع تحقيقا للصالح العام وتخفيفا من القضايا الكثيرة المتكدسة في أروقة النيابة والمحاكم والتي سيتبعها بالضرورة القضاء على ظاهرة تكديس الموقوفين والمعتقلين في السجون والنظارات وبما يساهم في تعميق أواصر المجتمع والعلاقات المجتمعية ويعتبر هذا التعديل حال إقراره بالصورة النهائية وإصداره بإقرار الصلح والتصالح الوارد في مشروع القانون تطورا نوعيا يحتذى به ومواكبا لأحدث التطورات القانونية الحديثة.

وتعديلاته بشأن تطوير التشريعات وتحديثها ومواكبة آخر التطورات في التشريعات الجزائية الحديثة والرامية إلى تحقيق وتعميق أواصر العلاقة المجتمعية من خلال تشجيع الصلح والتصالح في قضايا معينة ومحددة واردة في مشروع القانون بين المتخاصمين، والمتخاصمين والدولة، ويحقق في نفس الوقت الزجر والردع العام والخاص وعليه ركز هذا المشروع في تقنين صلاحيات المصلح والمتصالح حسب القانون بالضوابط الواردة

أقر المجلس التشريعي الفلسطيني في جلسته المنعقدة يوم أمس مشروع قانون معدل لقانون الإجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001 بالمناقشة العامة، تمهيدا لعرضه على المجلس لإقراره بالقراءات المتتالية الأولى والثانية حسب النظام الداخلي للمجلس التشريعي. بدوره أوضح رئيس اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي النائب محمد فرج الغول أن أهمية مشروع القانون تنبع من أنه يتوافق مع القانون الأساسي لسنة 2002

التشريعي عقد 7 جلسات إستماع
لمسؤولين حكوميين

<<< 07

التشريعي: الاحتلال يرتكب
جرائم حرب بحق شعبنا ويجب
محاكمة قاداته

<<< 02

بحر يستعرض مناقب الشيخ
الداعية حماد الحسنات

<<< 06

بحضور د. بحر

الهيئة التنسيقية لإحياء الذكرى 68
للنكبة تعلن انطلاق فعالياتهما

<<< 02



لجنة التربية تزور
مديرتي التعليم
بشرق وغرب غزة

نظمت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي زيارة تفقدية لمديرتي شرق وغرب غزة بوزارة التربية والتعليم للاطمئنان على جاهزية المديريات لإجراء الامتحانات النهائية للعام الدراسي الحالي.

<<< 06

بحضور بحر وممثلين عن القوى والفصائل

الهيئة التنسيقية لإحياء الذكرى 68 للنكبة تعلن انطلاق فعالياتاتها

الشعب الفلسطيني في أرضه بالكامل، وحقه في القدس، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة لأرضهم والتعويض معا. وجاء في الوثيقة التي وقع عليها الحاضرون ونخب متعددة من أبناء الشعب الفلسطيني بأن الواجب الوطني يحتم على القيادة الفلسطينية وعموم أبناء الشعب الفلسطيني عدم التفريط في الأرض معتبرة كل مفريط بها أو بيعها خائناً لفلسطين وشعبها.

تجدر الإشارة إلى أن الهيئة التنسيقية تضم معظم الفصائل الفلسطينية، ومؤسسات رسمية، وأخرى مجتمعية، وأهلية، ونقابية، وتعليمية، والكتل الطلابية، وتجمعاً ممثلاً عن المرأة الفلسطينية وهي تسعى لإقامة وتنظيم فعاليات وطنية بهدف إحياء الذكرى الـ 68 للنكبة بمشاركة مختلف فئات ومكونات الشعب الفلسطيني.



أعلنت الهيئة التنسيقية لإحياء الذكرى الثامنة والستين للنكبة عن انطلاق فعالياتاتها لهذا العام وذلك خلال مؤتمر صحفي عقدته أمام المجلس التشريعي يوم أمس الأول بحضور الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، وأعضاء الهيئة التنسيقية لإحياء الذكرى، وممثلين عن القوى والفصائل الفلسطينية، ومندوبين عن عدد من المؤسسات الأهلية، وأكاديميين، وشخصيات اعتبارية، ووجهاء ومختاتير.

وافتح بحر التوقيع على وثيقة الثوابت الفلسطينية مؤكداً أن الحقوق لا تسقط بالتقادم وأن شعبنا مصمم على مواصلة الطريق حتى تحرير الأرض والمقدسات وكنس الاحتلال عن أرضنا المباركة، مشدداً على أن شعبنا لا يمكن أن ينسى أرض الآباء والأجداد وسيواصل

الذكرى 68 للنكبة"، منوهاً لأن وثيقة الثوابت الوطنية الفلسطينية تنص على حق

عصام عدوان خلال المؤتمر الصحفي عن انطلاق فعاليات الهيئة التنسيقية لإحياء

النضال حتى العودة والتحرير. بدوره أعلن رئيس دائرة شؤون اللاجئين في حركة حماس

التشريعي: الاحتلال يرتكب جرائم حرب بحق شعبنا ويجب محاكمة قاداته

لجنة الداخلية والأمن تستمع لمدير عام قوى الأمن الداخلي



عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي جلسة استماع لمدير عام قوى الأمن الداخلي اللواء توفيق أبو نعيم، ومدير عام الشرطة الفلسطينية اللواء تيسير البطش، بحضور رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر، والنواب مروان أبو راس، سالم سلامة، يونس أبو دقة، ويحيى العبادسة، وبحث اللجنة مع المسؤولين الوضع الأمني في قطاع غزة واستمع النواب لشرح مفصل حول الحالة الأمنية السائدة في القطاع وجهود الأجهزة الأمنية لمعالجة المشكلات التي تقع في إطار القانون.

من جهته ثمن رئيس لجنة الداخلية النائب إسماعيل الأشقر دور وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية كافة في ضبط الأمن ومكافحة الجريمة والمخدرات، مقدراً جهد تلك الأجهزة في ضبط كميات كبيرة من المخدرات في رفح في الآونة الأخيرة، شاكرًا الأجهزة الأمنية في قطاع غزة التي تمكنت مؤخراً من تفكيك خلية كانت تستهدف الإخلال بأمن أبناء شعبنا في قطاع غزة، ملفتاً لأن هذه القضية معروضة الان أمام القضاء العسكري. من جهته بين مقرر لجنة الداخلية والأمن النائب مروان أبو راس أن اللجنة ناقشت مع مدير عام قوى الأمن الداخلي ومدير عام الشرطة عدد من القضايا الهامة تركزت في الفلتان الأمني الذي يحاول البعض صناعته في القطاع، والمركبات غير المسجلة، وحوادث السير، وكذلك أوضاع مراكز الشرطة في القطاع، كما ناقشت اللجنة انتشار الأجهزة الأمنية والشرطية على طول حدود القطاع، وكذلك المعابر الحدودية والتجارية، واستمرار إغلاق معبر رفح.

بدوره استعرض أبو نعيم الجهود المبذولة من قبل الأجهزة الأمنية في ضبط الحالة الأمنية، مشيراً لأن الوضع الأمني مطمئن وتحت السيطرة، إلى ذلك تطرق اللواء البطش لأعمال وأنشطة جهاز الشرطة الفلسطينية في خدمة المواطن وحماية المنجزات الوطنية والمؤسسات والشخصيات على الرغم من قلة الإمكانيات المتاحة لجهاز الشرطة.



غزة، بالإضافة لإقرار تقرير جولد ستون بهذه الجرائم وعليها أن نبني على هذا الجهد ونستمر بذلك حتى نتمكن من جلب قادة الاحتلال للمحاكم الدولية ومحاكمتهم كمجرمي حرب". بدوره أكد رئيس اللجنة الوطنية المستشار فريد الجلاد أن لجنته تعمل على إدانة السلوك الخاطئ وتسعى للتركيز على صيانة حالة حقوق الإنسان في محافظات الوطن، مشيراً للانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها الاحتلال بحق المواطنين في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وموضحاً بأن لجنته وطنية وتضم عدة شخصيات صاحبة كفاءة ومهنية وتسعى لنشر ثقافة حقوق الإنسان والتأكد من صيانة واحترام المبادئ الدولية الخاصة بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية.

للتعاون مع اللجنة متمنياً لها كل التوفيق في مهمتها الوطنية. وأعرب بحر عن أمله أن تتمكن اللجنة من الوصول في نهاية المطاف لجلب قادة الاحتلال وإخضاعهم للمحاكم الدولية، مستدركا بالقول أن السلطة التنفيذية في غزة ملتزمة بمبادئ القانون الدولي وتعمل على احترام حقوق الإنسان، بينما إسرائيل ترتكب انتهاك كبيرة وجرائم مركبة بحق الإنسان الفلسطيني وعليها إبلاغ العالم كله بذلك.

إلى ذلك نوه النائب محمد فرج الغول لأن الاحتلال هو الذي يرتكب الجرائم ويصر على مواصلتها بحق الإنسان الفلسطيني، مؤكداً أن جرائم الاحتلال أبرز وأكبر من أن تخفى وقال: "لقد رصدنا الكثير من تجاوزات الاحتلال أثناء الحروب العدوانية الثلاثة التي شنها الاحتلال على قطاع

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي مطلع الأسبوع بمكتبه في مدينة غزة أعضاء اللجنة الوطنية لمتابعة التقرير الأممي بشأن الحرب على غزة وذلك بحضور النواب محمد فرج الغول، عبد الرحمن الجمل، محمد شهاب، سالم سلامة، وأمين عام المجلس التشريعي نافذ المدهون وبحث معهم سبل المعالجات القانونية لما جاء في التقارير الأممية بشأن قطاع غزة بالإضافة لآليات جلب وإخضاع قادة الاحتلال للمحاكم الدولية.

من ناحيته أشار بحر لأن المجلس التشريعي يدعم المبادئ العالمية لحقوق الإنسان ويعمل على صيانتها، مشيراً لأنه ليس لدينا في قطاع غزة ما يمكن تسميته انتهاكات أو مخالفات لحقوق الإنسان، وأبدى استعداد التشريعي



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

اشتداد الحصار .. أقصر
الطرق نحو الانفجار

كم هي مفاجئة أحداث وفصول المعاناة التي تتوالى على أبناء شعبنا، والتي كان آخرها الحادث الأليم الذي ألمّ بعائلة أبو هندي، وأدى إلى استشهاد ثلاثة من أطفالهم إثر احتراق منزلهم جراء أزمة الكهرباء التي تشكل أحد أهم عناوين ومظاهر الحصار في قطاعنا الحبيب.

بكل آيات ومشاعر الحب والوفاء والإخلاص والتكافل نتقدم بواجب العزاء إلى والد ووالدة الشهداء الأطفال الذين انتهكت براءة طفولتهم وحرّموا من أبسط حقوقهم المعيشية والإنسانية، وسحق بلدوزر الحصار أرواحهم وكرامتهم وإنسانيتهم، وحولهم إلى أرقام جديدة في سجل الآلام الطاغية والمعاناة الممتدة جراء اشتداد الحصار.

من جديد ينشب الحصار مخالبه الحاقدة في مزيد من الضحايا الأبرياء، ولا يبدو في الأفق أي مؤشرات أو مقاربات إيجابية لوقف معاناة أبناء شعبنا على أرض القطاع الصامد أو التخفيف منها على أقل تقدير.

أزمات متلاحقة، ومعاناة لا تنتهي، والمتآمرون على غزة وأهلها الصامدين لا ينفكون تربصاً وتآمراً وتخطيطاً لتركيعة شعبنا ومقاومته الباسلة، وكلما حاول البعض من شعبنا، وآخرهم اللجنة الوطنية والإسلامية لمتابعة أزمة الكهرباء، ملامسة الجرح وإيقاف النزيف وحل الأزمة، أمعن المتآمرون في تشديد الحصار وتفننوا في أساليب الإيذاء والتنغيص، ومارسوا التحريض والتشويه ابتغاء أهداف ومصالح حزبية وشخصية رخيصة.

ولعل من المضحكات المبكيات أن تنبهي سلطة رام الله لتبرئة ذاتها من جريمة المشاركة في فرض الحصار والتسبب في الأزمات الكبرى التي تعصف بكافة البنى والقطاعات الحيوية في قطاع غزة، وتحميل حركة حماس مسؤولية الأزمة ومظاهرها المختلفة، وكأنّ شعبنا لم يبلغ بعدُ الرشد السياسي والوطني، ولا يدرك حقائق الأمور أو يفقه حجم المؤامرة السوداء والتواطؤ الغاشم الذي يستهدف قطاع غزة الذي شكل الحاضنة الجماهيرية التي حمت المقاومة ودافعت عنها بكل قوة وعنفوان وإباء طيلة المراحل الماضية.

إن السلوك السياسي والمنهج الوطني الذي تنتهجه سلطة رام الله، وعلى رأسها السيد محمود عباس والسيد رامي الحمد الله رئيس حكومة التوافق الوطني، لا يعبر عن أدنى شعور بالانتماء الوطني أو يؤشر إلى أي رغبة من طرف السلطة وحركة فتح في مراجعة سلوكها المعوج وسياساتها المنحرفة التي تنامي مع مواقف وسياسات الاحتلال الصهيوني، وترزيد الأوضاع الحياتية والاقتصادية في غزة شدة وبؤساً وسواً.

بل إن سلطة رام الله وحركة فتح تتخذان في بعض الأحيان مواقف وطنية تتجاوز المواقف التقليدية لسلطات الاحتلال، ومن أمثلة ذلك موقف السلطة وفتح من جهود تدشين الميناء البحري التي لا تمنع حكومة الاحتلال في إقامته بهدف منع غزة من الانفجار، في الوقت الذي تثور فيه نائرة فتح والسلطة، وتبدلان أقصى ما في جعبتهما من تحريض وتشويه بهدف قطع الطريق على أي جهد أو محاولة لمواجهة الحصار والتخفيف من مظاهره القاسية في حياة الفلسطينيين.

إن المسؤولية التي تتحملها السلطة وفتح تجاه جريمة الحصار وكافة ما ينجم عنها من مصائب وتداعيات، لا يمكن طمسها أو التعمية عنها بأي حال من الأحوال، ومهما بلغ حجم الخداع والتضليل فإن ذلك لن يحجب عن أبناء شعبنا الحقائق الدامغة وطبيعة المخططات التآمرية التي ولغت فيها السلطة وفتح دون أي وازع من إنسانية أو وطنية أو ضمير.

ولعل ما حدث في جامعة بيرزيت التي انتصرت فيها الكتلة الطلابية التابعة لحركة حماس يشكل أدق دليل وبرهان على يقظة الناس ومستوى وعيهم الرفيع الذي يفرق بين الغث والسمين، وبين الحق والباطل دون أي تشوش أو اضطراب.

إننا في المجلس التشريعي الفلسطيني نحذر العالم أجمع من مغبة الإصرار على جريمة فرض الحصار، إذ أن شعبنا لم يعد يحتمل مزيداً من المعاناة، وهو أقرب ما يكون إلى الانفجار، ما يقتضي سرعة التدخل والعمل على تدارك الكارثة قبل وقوعها، وذلك انسجاماً مع نصوص وقواعد القانون الدولي والقانون الدولي والإنساني وكافة المواثيق الدولية التي تجرم حصار الشعوب ومقابقتها على خياراتها الديمقراطية.

وختاماً.. فإننا ندعو السيد محمود عباس والسيد رامي الحمد الله رئيس حكومة التوافق لاحترام عقول وإرادة جماهير شعبنا، ونبذ الأجندات الحزبية والمصالح الخاصة التي جرعت شعبنا، وخاصة في قطاع غزة، الأمرين، والاستجابة لنداء المصلحة الوطنية العليا التي تمهد الطريق نحو بلورة استراتيجية وطنية موحدة تمكن من مواجهة الاحتلال بصف وطني موحد، وتعمل على مواجهة الحصار وتداعياته القاسية بموقف فلسطيني صلب قادر على قلب الطاولة وتغيير المعادلات.

وكلنا ثقة أن الحصار إلى زوال، وأن شعبنا سيتنسم عبير الفرج والخلاص عن قريب بإذن الله.

"والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون"

بالتعاون مع أكاديمية الإدارة والسياسة

الامانة العامة بالتشريعي ستنظيم يوم دراسي حول التجربة البرلمانية



الأبحاث والدراسات التي تخدم الحياة البرلمانية وتعزز الثقافة البرلمانية وتوثق عمل المجلس التشريعي. من جهته أبدى الوادية استعداد الأكاديمية لتنفيذ العديد من الفعاليات الأكاديمية ذات العلاقة بالعمل البرلماني مشيراً إلى حرص الأكاديمية على توجيه طلبتها نحو دراسة التجربة البرلمانية الفلسطينية.

المساعد للمجلس التشريعي ثروت البيك رافقه مدير عام الإعلام والعلاقات العامة أيمن أبو ليلة ومدير العلاقات العامة ماجد الزيدة لمقر الأكاديمية بغزة، وبحث الوفد مع النائب الأكاديمي الدكتور أحمد الوادية محاور اليوم الدراسي وحيثياته وتم الاتفاق على تنظيمه نهاية مايو الجاري بمقر التشريعي. وطالب التشريعي الأكاديمية بمزيد من

أقرت الأمانة العامة للمجلس التشريعي الفلسطيني تنظيم يوم دراسي حول التجربة البرلمانية الفلسطينية بالتعاون مع أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا بغزة، وذلك في إطار تعزيز العلاقة مع المؤسسات الأكاديمية بما يفيد تطوير العمل البرلماني الفلسطيني. جاء ذلك خلال زيارة قام بها وفد من الأمانة العامة كان على رأسه الأمين العام

لجنة التربية تتفقد مجمع الشفاء الطبي
وتحذر من تري الأوضاع الصحية

وفي ذات السياق قام النواب بزيارة مركز الأمير نايف المخصص للأشعة وتشخيص وعلاج الأورام واطلعوا على معوقات العمل فيه، مناشدين المملكة العربية السعودية بضرورة الإسراع في تبني مشروع لتطوير وتشغيل المركز المذكور نظراً لحاجة المواطنين الماسة إليه باعتباره مركز متخصص ويمكن الاستفادة منه حال تطويره وتشغيله.

من جانبه طالب النائب محمد شهاب المؤسسات الصحية العالمية بالتدخل العاجل منعاً لتدهور الأوضاع الصحية في قطاع غزة وذلك عبر تبنيها مشاريع دعم وتطوير المنشآت الصحية وتقديم الخدمات اللوجستية المطلوبة لعمل المشافي والمراكز الصحية العامة في ظل تخلي وزارة الصحة في حكومة "الحمد لله" عن القيام بواجباتها الوطنية تجاه قطاع الصحة في غزة، مشدداً على أن الخدمات الطبية في تراجع مستمر ومن الواجب الإنساني تداركها قبل وقوع كارثة الانهيار في الجهاز الصحي.

وذلك منذ تشكيلها وحتى يومنا هذا باستثناء بعض المساعدات البسيطة التي كانت تقدم في ظل ظروف معينة. وأكد النجار على ضرورة تقديم الدعم اللازم للمشفى في أقصى سرعة ممكنة نظراً للنقص الحاد في الأدوية والكوادر الطبية والإدارية والمرضيين، مشيراً لأن عدد الأسرة لا يتناسب مع عدد المواطنين المقدمة لهم الخدمة الطبية، مطالباً وزير الصحة بالتدخل لأجل سرعة إتمام وإنشاء المباني والأقسام المراد بنائها حتى تتمكن إدارة المشفى من الاستمرارية في عملها وتقديم الخدمة الطبية للمواطنين.

إلى ذلك زار وفد اللجنة كل من قسم طوارئ الباطنة وطوارئ الجراحة واستمعوا لرؤساء الأقسام حول المشاكل التي تواجههم وخاصة نقص الأطباء والمرضيين، كما اطلعوا على شكاوى المواطنين من المرضى وذويهم موجّهين إدارة المشفى للتدخل من أجل تخفيف المعاناة عن المرضى بالرغم من قلة الإمكانيات المتاحة.

قامت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي بزيارة تفقدية لمجمع الشفاء الطبي، ومثل اللجنة النائبان د. خميس النجار، ود. محمد شهاب، وكان في استقبالهم مدير عام الشفاء الطبي د. مدحت عباس، وناقش النواب مع مدير المشفى القضايا المتعلقة بالخدمات الطبية المقدمة للمواطنين والعراقيل التي تعترض عمل الطواقم الطبية والإدارية.

بدوره أوضح عباس أن مجمع الشفاء يقدم خدماته الطبية لأعداد كبيرة جداً من المواطنين وذلك لكونه مجمعاً مركزياً على مستوى قطاع غزة، غير أن المجمع يعاني من مشكلات عدة وأهمها النقص الحاد في الكوادر الطبية والبشرية عموماً نظراً لامتناع وزارة الصحة عن توظيف الأطباء والمرضيين.

وأشار للنقص الدائم في المستلزمات الطبية والأدوية جراء الحصار بالإضافة لمشكلة الاكتظاظ الناتجة عن نقص المباني التي لم تتمكن إدارة المجمع من استكمال بناءها أو ترميمها بسبب نقص مواد البناء الواردة لقطاع غزة، علاوة على أن الأجهزة الطبية المستخدمة هي أجهزة مستهلكة وقديمة وبحاجة لصيانة دائمة.

من ناحيته شدد مسؤول ملف الصحة بالمجلس التشريعي النائب النجار على أن وزارة الصحة في حكومة "الحمد لله" تتحمل المسؤولية التامة عن تراجع الخدمات الطبية المقدمة للمواطنين في قطاع غزة، محذراً من انهيار القطاع الصحي بسبب امتناع الحكومة عن دعمه من الناحية اللوجستية،

خلال يوم دراسي نظمته كلية الرباط الجامعية

بحر: التشريعي أصدر أكثر من خمسين قانوناً عشرة منها تخص عمل ومهام



نظمت كلية الرباط الجامعية يوم دراسي بعنوان: "واقع علاقة الأجهزة الأمنية والسلطتين التشريعية والقضائية"، وذلك اليوم الثلاثاء بمقرها الكائن بمدينة غزة بحضور نواب وشخصيات حقوقية ولفيف من ضباط الشرطة والمهتمين، وكان أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي ضيف اليوم الدراسي، وأكد في كلمته أن المجلس التشريعي بذل جهداً كبيراً لتطوير العمل بوزارة الداخلية سواء بإقرار القوانين والموازنات الخاصة بالأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية أو بمتابعة من لجان المجلس لعمل الوزارة وأجهزتها.

تشريع ورقابة وأشار بحر في كلمته لأن المجلس التشريعي قد مارس دوره الرقابي على وزارة الداخلية وأجهزتها وبقية الوزارات والمؤسسات الحكومية، كما قام بدوره التشريعي من خلال إقرار القوانين والتشريعات اللازمة لعمل الداخلية والناظمة للعلاقات بين مؤسسات الدولة. وعبر عن رضاه الكامل عن العلاقة بين وزارة الداخلية والسلطة التشريعية، ملفتاً لأن التشريعي بذل جهداً كبيراً لتطوير العمل بوزارة الداخلية سواء بإقرار القوانين والموازنات الخاصة بالأجهزة الأمنية ووزارة الداخلية أو بمتابعة من لجان المجلس وعلى وجه الخصوص لجنة الداخلية والأمن أو من خلال إصدار القوانين التي تساعد وزارة الداخلية وقوى الأمن والشرطة في التعامل مع كثير من المسائل التي تمس أمن المجتمع واستقراره.

وأكد أن التشريعي أصدر منذ العام 2006م أكثر من خمسين قانوناً عشرة منها على الأقل لها علاقة مباشرة بعمل ومهام وزارة الداخلية، مشيراً لاستخدام التشريعي للأدوات الرقابية الكفيلة بضبط الحال والمسار، بهدف معالجة أشكال الخلل التي تعترى أداء وممارسات السلطة التنفيذية.

أدوات رقابية فاعلة وشدد بحر على أن القانون حدد

أدوات رقابية فاعلة يمكن للتشريعي أن يستخدمها حال الحاجة إليها ومنها المساءلة وجلسات الاستماع والاستجواب للمسؤولين في السلطة التنفيذية وهي أدوات تجسد الرقابة الفاعلة على الدوائر والمؤسسات الحكومية، ورصد أشكال الخلل والانحراف أو المعالجات غير السليمة في إطار العمل والأداء الرسمي.

التوصيات

1. وفي نهاية كلمته أوصى بحر القائمين على اليوم الدراسي بما يلي: التأكيد على كافة الأطراف المعنية بتطبيق التشريعات الصادرة عن المجلس التشريعي وذلك لضمان علاقة فاعلة ومتوازنة بين مؤسسات الدولة.

2. طالب الكلية مواصلة عملها القانوني فيم يتعلق برصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال بحق وزارة الداخلية واعداد الملفات اللازمة لملاحقة المجرمين الصهاينة.

3. عقد مؤتمر دولي لمناقشة الانتهاكات الاحتلالية بحق وزارة الداخلية بما في ذلك اغتيال الوزير النائب/ سعيد صيام، والعمل على ملاحقة كل من شارك في هذه الجريمة النكراء.

لجنة الأمن والداخلية

بدوره أوضح رئيس لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي بالتشريعي النائب إسماعيل الأشقر في ورقته البحثية التي قدمها في اليوم الدراسي

الأوامر الإدارية عن البرلمان أدى لضعف الرقابة البرلمانية وخاصة فيما يتعلق بالمالية العسكرية وإدارة اللوازم وقطاع السيارات داخل الوزارة، ملفتاً لتباطؤ استجابة وزارة الداخلية لقرارات المجلس التشريعي التي جاءت كمحصلة لتقارير برلمانية.

وأكد تأثير الانقسام والتجاذبات الحزبية على دور المجلس التشريعي في تحقيق رقابة برلمانية فاعلة وخاصة على وزارة الداخلية، وذلك خوفاً من استغلال الخصوم للمخالفات واستخدامها في الطعن بشرعية الحكومة.

ونوه العبادسة لشيوع ثقافة الخواطر والمجاملات وإقالة العثرات مما جعل الدور البرلماني يقتصر على المناصحات السرية ولا يميل إلى استخدام وسائل الرقابة البرلمانية التي تفضي الى تحريك المسؤولية السياسية، وخاصة الاستجواب وحجب الثقة، وتابع قائلاً: "من المشكلات التي لا زالت قائمة قضية الاعتقال خارج إطار القانون واعتقال المدنيين في الشرطة العسكرية ونظر قضايا التخابر للمدنيين أمام المحاكم العسكرية".

اللجنة القانونية

من ناحيته تناول رئيس اللجنة القانونية بالمجلس التشريعي النائب محمد فرج الغول في ورقته ثلاثة محاور على النحو التالي:

في المجلس التشريعي النائب يحيى العبادسة ورقة عمل بين فيها قيام المجلس التشريعي بالعديد من الممارسات الرقابية على الأجهزة الأمنية لمتابعة قضايا المواطنين واحقاق حقوقهم.

واستعرض أبرز أعمال لجنته موضحاً أنها تستقبل شكاوى المواطنين وتعمل على حلها عبر التواصل مع الجهات الأمنية المعنية، بالإضافة لعقد اللجنة العديد من جلسات الاستماع مع رؤساء الأجهزة الأمنية لمناقشتهم في قضايا مختلفة.

وأشار لتوجيه اللجنة الأسئلة البرلمانية لوزير الداخلية، وتشكيل لجنة تقصي حقائق لملف عمل الأنفاق مع الحدود المصرية الذي كانت تتولاها وزارة الداخلية، وتنظيم الزيارات الرقابية المفاجئة وغير المفاجئة لمراكز الحجز والتأهيل والإطلاع على حياة النزلاء. ونوه لإصدار اللجنة تقارير برلمانية حول حالة السجون ومراكز التوقيف، وتقارير أخرى للجان تقصي الحقائق، مشيراً لأنها عرضت على المجلس التشريعي واتخذ فيها مجموعة من التوصيات.

مشكلات وتحديات

وأوضح العبادسة أن أهم المشكلات التي تواجه العمل الرقابي تتمثل بعدم توفر بيئة ثقافية ملائمة تساعد على ممارسة الرقابة البرلمانية، مشيراً لأن إخفاء المعلومات والبيانات وحجب

أن لجنته تقوم بالمهام الموكلة إليها والمتمثلة بمراقبة أداء الأجهزة الأمنية أثناء تنفيذ مهامها والتزامها بتنفيذ القوانين، وتقويم منظومة الجهاز الأمني ومدى فعاليته ضد المؤثرات الخارجية على الأمن الوطني.

واستعرض الأشقر أهم إنجازات لجنته موضحاً أنها عقدت (78) جلسة استماع لوزارة الداخلية وأجهزتها وإداراتها المختلفة، وقامت بتنفيذ (49) زيارة ميدانية، وأعدت (251) تقريراً حول الحالة الأمنية والمرورية بناءً على تقارير الأجهزة الأمنية المختلفة، ونظمت (18) ورشة عمل، في حين أنها تلقت (647) شكوى من المواطنين تم حل أغلبها من خلال متابعتها مع الجهات المختصة، وبلغت مراسلات اللجنة (1043) مخاطبة لوزارة الداخلية والجهات المختصة الأخرى.

وأشار لزيارات لجنته الرقابية للسجون ومراكز التوقيف وإعداد التقارير الإدارية حول تلك الزيارات وتقديمها للمجلس التشريعي بهدف إقرارها، منوهاً لتواصل اللجنة مؤخراً مع الأجهزة الأمنية وإدارة مكافحة المخدرات تحديداً لمتابعة ترويع المخدرات بأنواعها، مشيداً بالعمل الدؤوب الهادف لملاحقة آفة المخدرات ومنع انتشارها بين أبنائنا.

لجنة الرقابة العامة

من ناحيته قدّم رئيس لجنة الرقابة العامة والحريات وحقوق الإنسان

ناقشت أوضاع المتعطلين عن العمل لجنة التربية تطلع على جهود وزارة العمل



زار وفد من لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي وزارة العمل واطلع على جهود الوزارة في خدمة المتعطلين عن العمل، وضم الوفد النواب خميس النجار، سالم سلامة، يوسف الشرافي، وجميلة الشنطي، وكان في استقبالهم المدراء العامون بالوزارة الذين استعرضوا برامج وزارتهم الرامية لخدمة فئة المتعطلين عن العمل.

بدوره أكد النائب سالم سلامة أن وزارة العمل من أكثر الوزارات أهمية في مجتمعنا الفلسطيني وذلك بالنظر لأنها على احتكاك مباشر مع أشد فئات المواطنين حاجة وهي شريحة المتعطلين عن العمل، مشيراً لضرورة تلمس حاجات تلك الفئة باستمرار والعمل من أجل التخفيف عنهم، متسائلاً عن دور الوزارة وبرامجها ومشاريعها الرامية للتخفيف من معاناة المتعطلين عن العمل. من جانبه رحب مدير عام التعاون الدولي والعلاقات العامة بالوزارة نبيل المبحوح بوفد النواب مشيداً بدور المجلس التشريعي في خدمة المجتمع الفلسطيني من خلال المراقبة على أداء السلطة التنفيذية والوزارات والهيئات الحكومية، وكذلك من خلال سن وتشريع القوانين التي تخدم مصلحة الشعب الفلسطيني، ومشيراً لتعاون وزارته المستمر مع نواب المجلس التشريعي

داعين لبذل المزيد من الجهود نحو توفير الفرص الكفيلة بالحد والتخفيف من معاناة العمال سواء من خلال توفير مشاريع صغيرة، أو برامج تشغيل مؤقتة، معربين عن استعدادهم لتذليل أي عقبات تقف عائقاً أمام الوزارة ومشاريعها، واعدن بدراسة القانون المتعلق بتحديد الحد الأدنى للأجور في فلسطين من أجل توفير الحماية المجتمعية والحياة الكريمة لشريحة العمال وخاصة المتعطلين عن العمل منهم جراء الحصار المفروض على القطاع منذ سنوات عديدة.

الإغاثة الإسلامية العالمية وبعض المؤسسات الأخرى، وكذلك مشروع التنمية الصناعية المدعوم من مؤسسة التعاون البلجيكي، ومشاريع أخرى يدعمها ويمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (undp)، ومشاريع ذات علاقة بالتدريب المهني والتعليم التقني، منوهاً لقيام الوزارة بتأهيل مركز الأمام الشافعي للتدريب المهني التابع للوزارة من جانبهم شكر النواب جهود الوزارة والقائمين عليها في خدمة شريحة المتعطلين عن العمل من خلال المشاريع والبرامج التي تقوم الوزارة على تنفيذها،

ولجانته المختلفة. بدوره أكد مدير عام الشؤون الإدارية والمالية بالوزارة محمد طيبيل سعي الوزارة لتوفير فرص لتوظيف المتعطلين عن العمل والخريجين، مشيراً لتنظيم الوزارة لمشاريع التدريب والتأهيل للعمالة الفلسطينية ضمن برامج مهنية متعددة بالإضافة لتنفيذ عدة برامج تهدف لتشجيع التعليم والتدريب المهني والفني. ولفت للمشاريع الحالية التي ترعاها الوزارة ومنها مشروع تميز الذي يتم تنفيذه في محافظة رفح بدعم وتمويل من منظمة

وزارة الداخلية

الفصل بين السلطات

حيث أكد الغول أن الشعب مصدر السلطات منوهاً للمادة رقم "2" من القانون الأساسي والتي أكدت على ذلك وتناولت مبدأ الفصل بين السلطات، بينما أوضحت المادة رقم "5" أن نظام الحكم ديمقراطي نيابي، والحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطيني بعيد تأديتها لليمن الدستورية وأضاف بالقول: "إن العلاقة بين السلطات متداخلة، متعاونة على أساس الفصل المرن، المتوازن، النسبي.

التشريع

وأشار الغول للمادة رقم "47" من القانون الأساسي التي تنص على تولي المجلس التشريعي مهامه التشريعية والرقابية على الوجه المبين في نظامه الداخلي، مشدداً على أن التشريع وسن القوانين هي من مهام المجلس التشريعي، موضحاً أن المجلس التشريعي أقر العديد من القوانين والقرارات خلال فترة عمله.

الرقابة

إلى ذلك أوضح الغول أن المجلس التشريعي يستخدم الأدوات الرقابية استناداً على المادة رقم "5" من القانون الأساسي، وقد أكدت ذلك المادة "74" من النظام الداخلي للمجلس التشريعي التي نصت على مسؤولية الحكومة أمام المجلس التشريعي، وشدد الغول على أهم الأدوات الرقابية التي يستخدمها المجلس التشريعي هي جلسات الاستماع، وتوجيه الأسئلة والاستجابات للوزراء ومن هم في حكمهم، بالإضافة لتشكيل اللجان الخاصة بتقصي الحقائق.

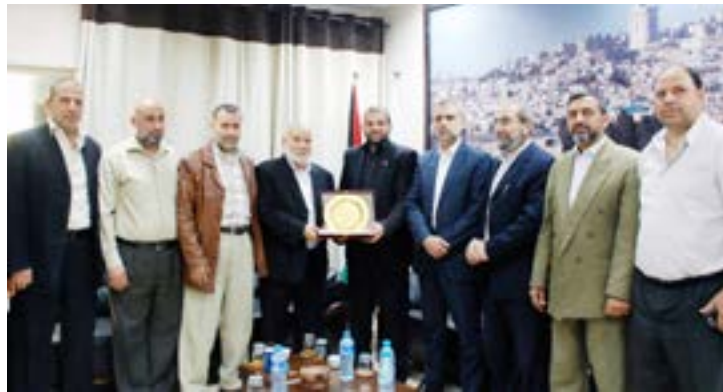
وأكد على صلاحيات التشريعي في إقرار الموازنات والميزانيات السنوية للحكومة، ومنح الثقة للحكومة بعد عرضها على المجلس التشريعي، أو حجبها عنها إذا لزم الأمر، منوهاً لأن التشريعي صاحب الصلاحية في اقتراح مشاريع قوانين، وإصدار القوانين ومناقشتها بالقراءة الأولى والثانية والثالثة، بالإضافة لحجب الثقة عن الحكومة.

التشريعي يشيد بجهود وزارة الشباب والرياضة ومشاريعها في خدمة الشباب

وأشار محيسن لأنه يفضل التوافق بين جناحي الوطن فيما يتعلق بالأمور الرياضية وخاصة إجراء الانتخابات في الأندية والمراكز الشبابية والرياضية بالتوافق، مؤكداً على أن وزارته تسعى نحو الاستقرار الرياضي على مستوى محافظات الوطن كافة، وتتواصل مع كل المكونات الرياضية على الرغم من قلة الإمكانيات والموازنات التشغيلية المتاحة لها.

ونوه لأن الوزارة تسعى من خلال برامجها التنموية والاغاثية للتخفيف من معاناة الشباب والرياضيين بشكل خاص، مستدركاً بأن حاجات الشباب كبيرة ومتعددة ومن الواجب أن تتظافر كل الجهود لرعايتهم وتحقيق مصالحهم الواعدة.

ودعا محيسن وزارة الشباب في حكومة الحمد لله للقيام بواجباتها ومسؤولياتها الأخلاقية والوطنية والإنسانية والعمل على تضافر الجهود ورعاية مبادرات المخلصين من أجل النهوض بالواقع الرياضي في فلسطين، مشيراً لأن المؤسسات الرياضية الفلسطينية تملك كفاءات مميزة وقدرات رياضية كبيرة ويمكن لها أن تحرز أفضل الدرجات لو أتاحت لنا الفرصة.



بهم، واستعرض مشاريع الوزارة ورؤيتها الرامية لخدمة فئة الشباب الفلسطيني، موضحاً أن وزارته ترعى 80 نادياً رياضياً و20 مركزاً شبابياً، بالإضافة لـ 28 اتحاد رياضي وتقوم على تنفيذ مشاريع مهمة منها صندوق رعاية الشباب، وبرنامج للتشغيل المؤقت، ولجنة وطنية لإدارة المشاريع الشبابية الصغيرة، موضحاً أن حكومة الوفاق لم تتواصل مع وزارته منذ تشكيلها وحتى يومنا هذا، وبالتالي لا تقدم أي موازنات للوزارة ولا حتى مساعدات.

التشريعي سابقاً منوهاً لأنه جاء كمبادرة من التشريعي لخدمة الشباب ورعاية لمصالحهم ومتطلباتهم، ومؤكداً على أن غزة تواجه مؤامرة كونية تهدف لإفشال تجربتها من خلال محاصرتها ومحاولات إخضاعها وكسر إرادتها، مشيراً لتمتع غزة وأهلها بالمعنويات العالية في حين أن الكيان ومستوطنيه يعيشون أسوأ أيام حياتهم، ولا يتمتع مجتمعهم بالقوة ولا مقومات الصمود. بدوره شكر محيسن التشريعي على جهوده في رعاية الشباب وإقراره قانون خاص

استقبل د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي مؤخراً بمكتبه في مدينة غزة وكيل وزارة الشباب والرياضة أحمد محيسن والمدراء العامون بالوزارة وبحث معهم سبل دعم وتطوير الرياضة الفلسطينية وفئة الشباب على وجه التحديد.

وأشاد بحر بالدور الريادي الذي تمارسه وزارة الشباب والرياضة في خدمة فئة الشباب الفلسطيني موضحاً أن شباب فلسطين ضحوا بكل غالٍ ونفيس لديهم من أجل وطنهم فلسطين وهم يستحقون منا كل تقدير، مشيراً لمسيرة المجلس التشريعي في سن القوانين التي تخدم الشباب وتلبي طموحاتهم وآمالهم. وأكد على أن التشريعي دائم الاستماع للجهات الرسمية والأهلية فيما يتعلق بسن القوانين أو تعديلها بما يضمن الوصول لبيئة تشريعية متكاملة ونموذجية تهدف لخدمة الفئات المختلفة في المجتمع الفلسطيني، منوهاً لأن مجتمعنا قوي وشبابي وعائنا المضي قدماً في خدمته على كل الأصعدة وفي مقدمتها الخدماتية والتنموية والثقافية والتشريعية وغيرها. وأشار لقانون الشباب الذي أقره

خلال يوم دراسي حول حياته

بحر يستعرض مناقب الشيخ الداعية حماد الحسنت



عدد الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني مناقب الشيخ الداعية حماد الحسنت مشيداً بجهوده في خدمة الإسلام والدعوة إلى الله، جاء ذلك خلال ورقة عمل تقدم بها أثناء فعاليات اليوم الدراسي الذي نظّمته حركة المقاومة الإسلامية حماس في المنطقة الوسطى حول حياة الشيخ الحسنت بحضور شخصيات برلمانية وعدد من الدعاة والعلماء وأعيان المنطقة الوسطى.

قائمة شماء

وقال بحر أن الشيخ حماد الحسنت من الرجال العظماء والقامات الشماء التي أبلت بلاءً حسناً في خدمة شعبها ووطنها وقضيتها، وأفنت ذاتها وكيانها في سبيل نصرة دينها ودعوتها دون صخب أو ضجيج.

وتابع بحر: "لم يكن الشيخ حماد الحسنت أحد أوائل المؤسسين لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين، أو أحد أعمدة العمل الدعوي والخيري والاجتماعي والإصلاحي في قطاع غزة، أو مجرد قائد اجتماعي وتربوي، له من الإسهامات والعطاءات ما شهد به الجميع، فحسب بل إنه شكل خطوة صادقة ومخلصة على طريق النصر والتحرير، ومثل هو ورفاقه من الدعاة المخلصين والمصلحين الأجلاء، الحلقة الأولى في مسلسل التغيير السياسي والاجتماعي الذي وضع شعبنا الفلسطيني على سكة الانطلاق الصحيحة

التي أنتجت فيما بعد سلامة في الأداء، وصلابة في المواقف، وثباتاً في مواجهة الأعداء في ظل مجتمع متماسك القوى، راسخ البنیان، محصن من كل الآفات وعناصر الإفساد التي غزت المجتمعات العربية آنذاك".

وأكد بحر أن الشيخ الحسنت من القادة الكبار والرجال العظماء السابقين والمبادرين في كل الميادين، لهم في كل مجال سهم عظيم ونصيب كبير، ملفتاً لأن الشيخ الحسنت قدم نجله "ياسر" أحد قادة ومؤسسي كتائب القسام شهيداً في معركة حي الصبرة الشهيرة التي دارت رحاها بتاريخ 24/5/1992م برفقة الشهيد مروان الزايغ ومحمد قنديل، كما قدم الشيخ الحسنت نجله الثاني

"زيد" على درب شقيقه ليصبح مطارداً لجيش الاحتلال منذ العام 1993م، وقد تمكن من المغادرة لخارج حدود الوطن. رجل الوسطية والشمول

وأشار بحر لأن الشيخ الحسنت -رحمه الله- كان رجل دعوة من الطراز الأول وهو من ضمن المؤسسين للنواة الأولى للعمل الإسلامي المنظم على أرض فلسطين التي حملت همّ نشر تعاليم الدين الإسلامي وبث القيم والأخلاق في المجتمع، والتي أخذت على عاتقها توعية الناس وإرشاد المجتمع وإعادة الإسلام إلى واقع حياة الناس بكل يسر ووسطية وشمول.

وبيّن أن الحسنت تعرف على جماعة الإخوان المسلمين وهو ابن 10 سنوات

إبان معارك الإخوان المسلمين في فلسطين قبيل عام 1948م، ثم انضم إلى شعب الإخوان في قطاع غزة بداية الخمسينيات من القرن الماضي، وشارك أواخر عام 1953م في مؤتمر عام في مخيم دير البلح الذي جمع الإخوان من العريش حتى قطاع غزة تحت إمرة الشيخ توفيق شقيق كامل الشريف القائد العام للإخوان المسلمين في فلسطين.

وقال بحر أن الشيخ الحسنت كان رجل تربية منذ البدايات، فقد شهدت له المحافل التربوية والدعوية ضمن جماعة الإخوان المسلمين بأرقى الإسهامات التربوية والدعوية التي عنت بنشأة وتربية الجيل على أسس قيمية ودينية سليمة في ظل الواقع الملبد الذي كان

يموج بأشكال الفساد والزيغ والانحراف. وأشار للجانب الخيري والمؤسسي في حياة الحسنت فقال: "لقد انخرط في مفاعيل العمل الخيري والمؤسسي الذي يتولى تقديم الخدمات الإغاثية للناس، حيث شارك في تأسيس المساجد، وأسس الجمعية الإسلامية في النصيرات عام 1979م، كما شارك في تأسيس المركز الطبي، ثم مجمع الرازي الصحي التابع لها".

قاوم مشروع التوطين

وأشاد بحر بجهود الشيخ الحسنت في مقاومة مشروع التوطين قائلاً: "حين أطل مشروع التوطين في سيناء برأسه القبيح عام 1956م كان الشيخ الحسنت من الرعيل الأول الذين رفضوا هذا المشروع، وشارك في المسيرات والتظاهرات الرافضة لذلك".

وأضاف مستعرضاً مناقب الشيخ الحسنت فقال: "في مرج الزهور بجنوب لبنان التي أبعد إليها الشيخ الحسنت عام 1992م مع أكثر من 400 من إخوانه عاش الشيخ المحنة والمعاناة، وكابد آلام التجربة التي تكللت بالفلاح والعودة بفعل صمود وثبات الشيخ الحسنت وإخوانه المبعدين". ونوه لأن الفقيه الحسنت كان قد أثنى المكتبة العربية والإسلامية بكتاب فريد من نوعه تناول فيه أبعاد محنة مرج الزهور وأرخ فيه لتلك الفترة حيث سجل فيه يوميات المبعدين ووثق مواقفهم وفعالياتهم المختلفة طوال أيام الإبعاد.

لجنة التربية تزور مديرتي التعليم بشرق وغرب غزة

المجلس التشريعي ولجنته على وجه الخصوص للتعاون مع وزارة التربية والتعليم لتذليل أي عقبات قد تعترض العملية التعليمية خاصة فيما يتعلق بالامتحانات النهائية وامتحانات الثانوية العامة.

وأشاد بالجهود التي تبذلها المديريات في غرب وشرق وغرب غزة، وأكد أن هذه الزيارة تأتي في إطار عمل المجلس التشريعي وخصوصاً لجنة التربية لمتابعة عمل المديريات وتقديم بعض التسهيلات والتشاور وتبادل الآراء في العديد من القضايا التي تخص الميدان التربوي والتعليمي.

وأكد النائب الجمل أن ما نمر به من تشديد للحصار وخنق المجتمع الغزي يؤثر سلباً على التعليم، مبيناً أهمية تظافر الجهود على المستوى الرسمي والشعبي للعمل على تذليل مختلف الصعوبات التي تواجه شعبنا، مشيراً لأن المجلس التشريعي يبذل مختلف الجهود لإنجاح الاجراءات والخطوات التي تنفذها التربية والتعليم على مختلف الأصعدة بهدف خدمة شعبنا.



التخلص من الفترة المسائية، كما ناقش الوفد مع حرز الله العديد من القضايا المتعلقة بمسيرة التربية والتعليم وسبل الارتقاء بوسائل التربية والانضباط في المدارس.

من جهته شكر النائب الجمل مديريات التربية والتعليم على جهودهم التي يبذلونها من أجل النهوض بالتعليم على المستوى المهني والإداري وكذلك التعليمي والتثقيفي، مبدياً استعداد

التي تواجه الطلبة والمعلمين في بعض المدارس وموضحة الإجراءات المتخذة من قبل المديرية لوضع الحلول المناسبة لها. شرق غزة

وفي ذات السياق زار وفد اللجنة مديرية التعليم بشرق غزة وكان في استقبالهم أشرف حرز الله مدير المديرية الذي استعرض بدوره إنجازات مديريته، ملفتاً لوجود عدد من المدارس سيتم افتتاحها خلال العام الدراسي القادم بهدف

والتشكيلات المدرسية ومدى أهميتها في العمل التربوي وسير المسيرة التعليمية بكل ايجابية رغم المعوقات والصعوبات التي تواجه عمل المسيرة التعليمية، معبراً عن شكره للجنة التربية على ما تقوم به من جهود ترمي لخدمة المسيرة التعليمية في محافظات غزة.

وناقش رضوان مع النواب العديد من الأمور والموضوعات التي تخص الطلاب مستعرضاً بعض الإشكاليات والعقبات

نظمت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي زيارة تفقدية لمديرتي شرق وغرب غزة بوزارة التربية والتعليم للاطمئنان على جاهزية المديريات لإجراء الامتحانات النهائية للعام الدراسي الحالي، وكذلك امتحانات الثانوية العامة، وشارك في الزيارة رئيس اللجنة النائب عبد الرحمن الجمل، والنائبان سالم سلامة، وهدي نعيم، واطلع النواب على سير العمل في المديرتين والإجراءات المتخذة من أجل إنجاح موسم الامتحانات.

غرب غزة

ولدى زيارة الوفد لمديرية غرب غزة كان في استقباله فتحي رضوان مدير مديرية التعليم بغرب غزة الذي استعرض أمام الوفد أهم إنجازات مديريته، مؤكداً استعداد طواقم العاملين بالمديرية وجهوزيتهم للامتحانات النهائية للعام الدراسي الجاري، موضحاً أنهم اتّموا الاستعدادات والإجراءات اللازمة لإجراء امتحانات لثانوية العامة.

كما استعرض رضوان واقع المسيرة التعليمية في مدارس غرب غزة

التشريعي عقد 7 جلسات إستماع لمسؤولين حكوميين و12 اجتماعاً واستقبل 29 شكوى خلال الشهر الماضي

والمشكلات التي تواجه قسم أورام الدم والذي تم نقله من مستشفى دار الشفاء إلى مستشفى الرنتيسي . قامت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بتقديم جهازي حاسوب وطابعة لقسم أورام الدم بمستشفى الرنتيسي في إطار ما وعدت به في زيارتها الأخيرة للمستشفى.

النشاط الإعلامي

قامت الدائرة الإعلامية بإصدار الأعداد 186-187 من صحيفة البرلمان ، وقامت بالتغطية الإعلامية لـ 13 اجتماع وزاري ولقاء وجلسة استماع للجان المجلس ، وإصدرت 35 خبر صحفي ، وتم التنسيق والترتيب لإجراء العديد من المقابلات والحوارات واللقاءات الصحفية والتلفزيونية والإذاعية مع د. أحمد بحر والنواب.

الإدارة العامة للشؤون

القانونية والبحوث

أصدرت الإدارة 9 دراسات قانونية وتقارير وأوراق عمل ، وأعدت 4 مذكرات قانونية ، وعقدت 8 اجتماعات وورش عمل ، وأعدت 7 مشاريع قوانين وأظمة.

وبحضور النائب الأول جلسة استماع لنقابة الصيادلة ممثلة ب د. خليل أبو ليلة ، وعقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالاشتراك مع لجنة الرقابة جلسة استماع للجنة المكلفة بمشروع تشغيل وتنمية قدرات الخريجين بهدف الاطلاع على سير عمل اللجنة والتحقق من سلامة الإجراءات والآليات التي اتخذتها اللجنة المكلفة في سبيل إنجاح وتنفيذ هذا المشروع حسب الأصول والقانون.

وعقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية جلسة استماع حول وقف برنامج الامتياز لعدد من الأطباء خريجي الجامعات المصرية وتواصلت مع المعنيين لحل الإشكالية. عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي جلسة استماع لوكيل وزارة الحكم المحلي لمناقشة موضوع الملاعب المعشبة المنتشرة في محافظات قطاع غزة وكذلك تنظيم وتحديد الشروط التنظيمية للمباني والأنشاءات الواقعة ضمن مخيمات اللاجئين.

الزيارات الميدانية

قامت لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان بزيارة مقر مكتب المراقب العام لوزارة الداخلية وذلك لمناقشة مجموعة من القضايا الرقابية. قامت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بزيارة تفقدية لمستشفى الرنتيسي بمدينة غزة للاطلاع على أوضاع وظروف مرضى السرطان

اجتماع حول تنظيم يوم دراسي مشترك مع الأكاديمية للدراسات العليا ، وأعدت التقرير الشهري للربع الأول لإدارات المجلس .

اجتماعات اللجان

وعقدت لجنة الموازنة اجتماعاً لمناقشة تقريرها حول الخطة المالية للدوائر الحكومية للعام 2016 ، وعقدت اللجنة القانونية اجتماعاً لمناقشة كلاً من مشروع قانون الصلح الجزائي بالإضافة إلى نظام تسعيرة الادوية ، وعقدت اللجنة القانونية اجتماعاً لمناقشة الصلح الجزائي وتقرير الغاء مرسوم المحكمة الدستورية بالإضافة إلى تقرير ديوان الموظفين العام بالاشتراك مع لجنة التربية والقضايا الاجتماعية وكذلك مشروع قانون الأملاك ، وعقدت اللجنة الاقتصادية اجتماعاً لمناقشة تقرير ديوان الرقابة حول وزارة الاقتصاد الوطني واجتماعاً مع تجار الاسمنت ، وعقدت لجنة القدس والاقصى اجتماعاً لمناقشة اخر المستجدات في المدينة المقدسة .

جلسات الاستماع

وعقدت لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان بالاشتراك مع لجنة التربية جلسة استماع مع اللجنة المكلفة بإدارة برنامج تنمية قدرات الخريجين للعام 2016م والتي سيتم بموجبها توظيف 2500 عقد. وعقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية واللجنة القانونية

بتشكيل المحكمة الدستورية ، وقامت الرئاسة بإرسال بيان المجلس التشريعي حول تشكيل المحكمة الدستورية لبرلمانات العالم كافة باللغتين الإنجليزية والفرنسية ، وإستقبلت سفير جنوب افريقيا السيد أشرف سليمان لبحث التعاون المشترك .

وعقدت جلسة برلمانية خاصة بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني في مقر وزارة الأسري ، وجلسة حول تشكيل المحكمة الدستورية .

الأمانة العامة

وذكر المكتب ، أن الأمانة العامة عقدت إجتماعين للجنة الإدارية العليا للمجلس واجتماعين للجنة صياغة التشريعات ، موضعاً أن الأمين العام شارك بلقاء نظمته الجبهة الشعبية حول قرار تشكيل المحكمة الدستورية من قبل الرئيس، وشارك بورشة عمل لبرنامج (التحكيم في القضايا الطبية) نظمتها الجامعة الإسلامية كلية الطب، وشارك الأمين العام للمجلس التشريع بمداخلة مركزية في حلقة نقاش حول الخلاف حول ضريبة القيمة المضافة نظمتها نقابة المحامين الفلسطينيين ، كما وشارك بعدد من اللقاءات الإعلامية مع بعض الفضائيات .

الأمانة العامة المساعدة

عقدت الأمانة العامة إجتماعها الدوري رقم 15 لمتابعة سير العمل بإدارات ولجان المجلس ، كما و عقدت

أصدر المجلس التشريعي الفلسطيني تقريره الإداري لشهر ابريل الماضي، وتضمن التقرير أبرز أنشطة رئاسة المجلس واللجان والدوائر المختلفة. خلال الشهر.

وقال المكتب الإعلامي للتشريعي، إن المجلس التشريعي عقد خلال شهر إبريل 2016م والذي استمرت فيه الدورة غير العادية الرابعة، اجتماعين بواقع (2) يومي عمل، وتم اقرار تقرير لجنة التربية والقضايا الاجتماعية حول أوضاع الاسرى في السجون الصهيونية، وتقرير اللجنة القانونية حول انعدام المرسوم الصادر من محمود عباس بتشكيل المحكمة الدستورية.

وأشار الى أن لجان المجلس عقدت 12 اجتماعاً و7 جلسات إستماع لمسؤولين حكوميين ونظمت 4 زيارات ميدانية واعدت 8 تقارير وانجزت مشروع قانون واحد واستقبلت 29 شكوى ووجهت 37 مراسلة لجهات حكومية لمتابعة قضايا ومشاكل وهموم تخص المواطنين .

رئاسة التشريعي

عقدت رئاسة التشريعي مؤتمر صحفي بخصوص مرسوم محمود عباس القاضي

لجنة الداخلية تستمع لقيادة جهاز الدفاع المدني ووكيل وزارة الحكم المحلي

استمعت اللجنة للجنة لشرح من وكيل وزارة الحكم المحلي حول الدور المنوط بالبلديات خلال الصيف والأعمال المشتركة بينها وبين الدفاع المدني أثناء موسم الصيف بهدف المحافظة على أرواح المصطافين، وذلك نظراً لأن أعمال الإنقاذ البحري مشتركة بين البلديات والدفاع المدني.

وتعهد وكيل وزارة الحكم المحلي بتوفير الأبراج المجهزة للمنقذين وتوفير المعدات اللازمة لهم، فيما ستقوم لجنة الداخلية والأمن بمخاطبة مدير قوى الأمن الداخلي لوضع جهاز الدفاع المدني على سلم أولويات وزارة الداخلية من أجل توفير المستلزمات والمعدات اللازمة له حتى يتمكن من توفير الحماية للمواطنين خلال الصيف.



الدفاع المدني فيما يتعلق بموضوع الإنقاذ البحري خاصة وأننا على أبواب الصيف ومن المتوقع ازدياد أعداد المصطافين على شاطئ البحر، وقد طرح الجهاز رؤيته بهذا الشأن، في حين

الحريق وخدمة ومساعدة المكلومين، كما أوضح المتطلبات والمستلزمات والمعدات التي يتطلع الجهاز لتوافرها في مراكزه. إلى ذلك تسأل النواب عن استعدادات

والمحافظة على حياتهم وأرواحهم. ووضع مصلح النواب في صورة الحريق الأخير الذي شب في منزل عائلة أبو هندي بمخيم الشاطئ وما قام به الجهاز من جهود لإطفاء

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي جلسة استماع لقيادة جهاز الدفاع المدني، ووكيل وزارة الحكم المحلي بحضور رئيس اللجنة إسماعيل الأشقر والنواب: مروان أبو راس، سالم سلامة، وصالح البردويل.

ومثل وزارة الحكم المحلي في جلسة الاستماع وكيل الوزارة سفيان أبو سمرة، في حين حضر اللواء ناصر مصلح نيابة عن جهاز الدفاع المدني رافقه بعض قيادات الجهاز، وقدم مصلح شرحاً وافياً عن الأنشطة التي يقوم بها جهاز الدفاع المدني من أجل خدمة أبناء شعبنا الفلسطيني على الرغم قلة الامكانيات والموارد والمعدات اللوجستية، منوهاً لأن الدفاع المدني مستمر في خدمة المواطنين



آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

امنحوها الحياة

"تعددت الأسباب والموت واحد من لم يمت بالسيف مات بغيره" بيت شعر شهير قاله قديماً الشاعر ابن نباتة السعدي، وهو ينطبق تماماً على الحالة البائسة التي يعيشها أبناء قطاع غزة اليوم جراء الحصار وتفشي الفقر والبطالة، وكنيجة طبيعية للحروب العدوانية الثلاثة التي شنها الاحتلال على القطاع خلال السنوات الأخيرة.

غزة تصرخ بأعلى صوته أن بلغ السيل الزبى وبات الفقر سيد الموقف، ووصل الشلل لمرافق الحياة الرئيسية بل وضرب عمود الحياة وعماد الأمة وهم الشباب الذين يُحْيُونَ بلا أمل ويعيشون دون أفق لحل مشكلاتهم والانطلاق نحو العيش المتواضع والظفر بحياة كالحياة، غزة يتهددها الموت كل يوم بل كل ساعة وهي تموت موتاً بطيئاً صباح مساء.

ما الذي أصاب شبابك ودهى رجالك يا غزة، فهم ما بين يائس وبائس، وفاتر العزيمة مهوّر لا يقوى على إطعام أبنائه ورعاية صغاره، غزة يحاصرها الموت ويلحقها الفقر ويحيط بها الحصار إحاطة السوار بالمعصم، فلا ماء صالحة للشرب والاستخدام الآدمي، وبات الأمل بالكهرباء كحلم إبليس بدخول الجنة.

الشباب باتوا يفكرون خارج المألوف فهم يسعون للتخلص من أعباء الحياة بالمضي سريعاً نحو الموت، ومع اعتراضنا الشديد على قتل النفس والاقبال على الانتحار غير أنه أمر تكرر أكثر من مرة وأكثر من حادثة وهو أمر مفرغ حقاً ومخيف، على المسؤولين أن يتوقفوا عند هذا الأمر ولا يكتفوا بإنكاره فحسب فهو أمر موجود وملاحظ في الآونة الأخيرة، على الجهات الرسمية أن تمنح غزة وشبابها الحياة والأمل.

أما أطفالنا فحدث ولا حرج فهم يموتون وأي موت إنهم يموتون حرقاً جراء استخدام الشموع كوسيلة لإنارة بيوتهم المظلمة بسبب غياب الكهرباء عنها منذ بضعة سنوات وما حادثة احتراق بيت عائلة أبو هندي في مخيم الشاطئ مطلع الأسبوع الجاري منا ببعيد، فقد شُتت النيران بالبيت لتلتهم الأجساد الغضة لثلاثة أطفال تفحموا بطريقة تخلع الفؤاد من الصدر.

لأجل ذلك كله امنحو غزة الحياة بتخفيف قرع طبول الحرب من أجل المعذبين والمحرومين من العيش الكريم منذ سنوات، أوقفوا استعجال العدوان من أجل من عانوا من الحصار عشر سنوات عجاف، لا تغامروا بالحرب فنحن نعيش أزهى عصور ربيع الديكتاتوريات "المطبعة والمزمنة" لإسرائيل وبشكل علني وسافر.

بعبارة أخرى على كل الأطراف المعنية أن تعلم وتفهم أن غزة لا حياة فيها، امنحوها الحياة قبل أن تنفجر في وجه الجميع نعم الجميع بلا استثناء كل الأطراف التي تحاصرها وتتآمر عليها وتحرض عليها سواء بالتصريح أو التلميح كلها جهات مشبوهة لا تريد لنا الحياة وكلها أطراف وجهات ستلحقها لعنة غزة وتطاردها حتى النيل منها عاجلاً أم آجلاً.

أن لنا أن نفهم حاجيات الناس والفقراء منهم على وجه التحديد، وأن لنا أن نعرف أن أعداد كبيرة من المواطنين وأرباب الأسر لا يستطيعون أن يوفروا لبيوتهم وعائلاتهم الطعام والشراب فضلاً عن الكساء والدواء والتعليم، أن لنا أن نعرف أن عموم الناس هنا بغزة باتوا لا يطبقون رؤية المسؤولين ولا يحبوا أن يسمعو لهم لأنهم يشعرون بالخذلان العميق من قبل الجميع، ويشعرون بأن المسؤول لا يتحسس معاناتهم ويتوقف عند همومهم، أيها القوم امنحو غزة الحياة قبل فوات الأوان.

لجنة التربية بالتشريعي تتفقد وزارة الآثار وتشيد بدورها في المحافظة على المقتنيات الأثرية



الى بعض الاكتشافات الأثرية والتاريخية منها 1300 قطعة نقود تعود الى العصر اليوناني.

من جانبهم شكر النواب الوزارة والقائمين عليها على جهودهم المبذولة في المحافظة على المواقع الأثرية على الرغم من قلة الإمكانيات المتاحة ووعدوا بالتواصل مع المعنيين لتوفير مقر للوزارة كما قدم النواب أفكار ومقترحات شاهدها في بعض الدول ودعوا الوزارة الى الاستفادة منها مثل فكرة المعارض والمتاحف الأثرية والتي يعرض فيها الصور والمجسمات والمقتنيات التي تجسد التاريخ والثورة، ودعوا الوزارة الى ترتيب ورشة عمل تضم أصحاب الاختصاص والمعنيين حول مشروع المتحف القومي وعبروا عن استعدادهم لتذليل أي عقبات تقف عائقاً في سبيل تنفيذ هذه المشاريع

لمشكلة نقص معدات التنقيب عن الآثار. وأشار خلة الى المشاريع التي نفذتها الوزارة بالتعاون مع بعض المؤسسات الأوروبية ومنها مشروع متحف قصر الباشا، ومشروع ترميم قلعة برقوق وإعادة المئذنة كما كانت سابقاً بالإضافة الى مشروع ترميم موقع أم عامر جنوب النصيرات والذي يعتبر من أهم المواقع الأثرية في منطقة الشرق الأوسط، منوهاً لأن الترميم بهذا الموقع المهم يتم بالتعاون مع مركز ايوان بالجامعة الإسلامية.

وكشف خلة عن مشروع ترميم موقع الظفر زمري والذي تعرض للقصف في الحرب الأخيرة حيث يعود الى العصر المملوكي ومشروع ترميم مقام الخضر في مدينة دير البلح والممول من اليونيسكو بقيمة 60000 \$ لإعادة استخدامه لمصلحة جمعية نوى كما أشار

تفقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس التشريعي يوم أمس الأول وزارة السياحة والآثار واطلع أعضاء اللجنة على مشاريع الوزارة وجهودها المنفذة بهدف المحافظة على المقتنيات الأثرية والتاريخية بمحافظات قطاع غزة، وضم وفد اللجنة النواب سالم سلامة، يوسف الشرافي، يحيى موسى، هدى نعيم، وجميلا الشنطي، وكان في استقبالهم وكيل وزارة السياحة والآثار د. محمد خلة، ومدير عام الإدارة العامة للآثار بالوزارة د. جمال أبو رييدة.

واستمع النواب لشرح مفصل من وكيل الوزارة حول دور وزارته في اكتشاف الآثار والمحافظة على المقتنيات الأثرية، واستعرض خلة أوضاع الوزارة والمشكلات التي تواجه طواقم العاملين فيها بما في ذلك مشكلة النقص في الكوادر المهنية والتخصصية بالإضافة



د. محمد خلة، مدير عام الإدارة العامة للآثار بالوزارة، يتحدث مع أعضاء اللجنة التشريعية عن جهود الوزارة في المحافظة على المقتنيات الأثرية.



■ تحرير ومتابعة
حسام علي أبو جددجوح

■ سكرتير التحرير
نزار حسن أبو جزر

■ مدير التحرير
ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN

تصدر عن: الدائرة الإعلامية في المجلس التشريعي الفلسطيني

+ 970 8 2829016

+ 970 8 2827037

plc.gov.ps

plc.gaza

plcmedia

palplc

info.plc@gov.ps